

Distr.: General
11 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

البنود 62 و 95 و 98 من جدول الأعمال

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية

ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه الخطاب الموجه من برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) إلى برلمانات وحكومات
الدول الأجنبية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجميعها البرلمانية بمناسبة
الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية (مذكرة بودابست)، بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2024 (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والسبعين للجمعية
العامة، في إطار البنود 62 و 95 و 98 من جدول الأعمال، والدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة
للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيرغي كيسليتشيا

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

ترجمة غير رسمية من الأوكرانية

الخطاب الموجّه من برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) إلى برلمانات وحكومات الدول الأجنبية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجميعها البرلمانية بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست)

بعد استعادة الاستقلال، تخلت أوكرانيا طواعية عن أسلحتها النووية استنادا إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا باعتبارها الأسس القانونية الدولية لضمان السلامة الإقليمية وحرمة حدود الدول والاستقلال السياسي لأي دولة، وسعيا منها لأجل التعايش السلمي بين الدول من أجل رفاهية ورخاء أجيال الحاضر والمستقبل، وهي التي تمتلك واحدة من أكبر الترسانات النووية في العالم.

وانضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وتنفيذا لأحكام مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المشار إليها فيما يلي بمذكرة بودابست)، نقلت الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية إلى الاتحاد الروسي، وتم تدمير ناقلاتها ووسائل نقلها ومواقع تخزينها ونظام إدارتها.

وأكد الموقعون الآخرون على مذكرة بودابست بدورهم، وهم: الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، التزاماتهم باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدود الدولة القائمة، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي، وعدم استخدام أي من أسلحتهم ضد أوكرانيا.

كما أكدت كل من جمهورية الصين الشعبية والجمهورية الفرنسية، بوصفهما دولتين حائزتين للأسلحة النووية انضماما لاحقا إلى مذكرة بودابست، التزامهما باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة.

إن جمهورية الصين الشعبية، في البيان المشترك بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين أوكرانيا وجمهورية الصين الشعبية الصادر في 4 كانون الثاني/يناير 1992، والبيان الأوكراني - الصيني المشترك الصادر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1992، وإعلان (كيبف) المشترك بين أوكرانيا وجمهورية الصين الشعبية الصادر في 6 أيلول/سبتمبر 1994، والبيان الأوكراني - الصيني المشترك الصادر في 24 حزيران/يونيه 1995، التزمت بمعارضة النزعة الانفصالية بجميع مظاهرها وأشكالها، والهيمنة وسياسة القوة على الساحة الدولية، وقدمت ضمانات أمنية لأوكرانيا.

ولقد خطت أوكرانيا، بعد أن أخذت على عاتقها الالتزام بموجب مذكرة بودابست بالتخلي الطوعي عن الأسلحة النووية والوفاء به دون قيد أو شرط، خطوة كبيرة نحو أمن العالم والبشرية جمعاء. وبناء على ذلك، توقعت أن تمثل الدول المشاركة الأخرى لالتزاماتها بموجب هذه الوثيقة الدولية. و عوضا عن ذلك، أصبحت أوكرانيا ضحية لعدوان مسلح من قبل الاتحاد الروسي، والذي تشمل عواقبه بالفعل مئات الآلاف من الضحايا البشرية، والاحتلال المؤقت لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ومدينة سيفاستوبول، وأجزاء

من مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا، والقصف المستمر والضربات الصاروخية على البنية التحتية للطاقة والصناعة والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا، وتدمير آلاف المستوطنات، وما إلى ذلك.

لقد أصبح الاتحاد الروسي أول دولة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية ترتكب عملا عدوانيا ضد دولة ذات سيادة في وسط أوروبا، وتواصل ارتكاب جرائم حرب واسعة النطاق وجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وأعمال الإرهاب في أوكرانيا، بما في ذلك أعمال قتل المدنيين والتعذيب الجماعي وعمليات إعدام أسرى الحرب وترحيل السكان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتدمير البنية التحتية المدنية والتراث الثقافي، وما إلى ذلك.

إن الانتهاك الصارخ من قبل الاتحاد الروسي لالتزاماته بموجب مذكرة بودابست منذ عام 2014 قوّض النظام القانوني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومبدأ الثقة في آليات الأمن للدول التي تخلت طواعية عن الأسلحة النووية.

ولقد تسبّب عدم وجود استجابة حازمة مناسبة من المجتمع الدولي إزاء الاحتلال المؤقت ومحاولات ضم جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في عام 2014، وما تلا ذلك من احتلال مؤقت من قبل الاتحاد الروسي لأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، في سلسلة من الأحداث اللاحقة، بلغت ذروتها في الغزو الشامل لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي في شباط/فبراير 2022.

إن السلوك العدواني للاتحاد الروسي يهدّد أمن كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي، لأنه يقوّض المقومات الأساسية للنظام القانوني الدولي. والدولة المعتدية بإهمالها لالتزاماتها لا تُظهر تجاهلها للقانون الدولي فحسب، بل تهدّد أيضا هيكل الأمن الدولي بأكمله.

ومنذ بداية الغزو الشامل دون سابق استقراز لأوكرانيا، وضع الاتحاد الروسي العالم بقصفه واستيلائه على محطة تشرنوبيل للطاقة النووية التي كانت تحت احتلال القوات المسلحة الروسية لأكثر من شهرين، وبعثته أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، على شفا كارثة نووية جديدة.

ولقد انتهك الاتحاد الروسي، من خلال تصرفاته غير المسؤولة ولا يزال ينتهك العديد من معايير وقواعد الأمان النووي والإشعاعي، مما يخلق مخاطر وقوع حادث نووي قد تكون عواقبه كارثية ليس فقط على أوكرانيا بل على دول أخرى في حوض البحر الأسود.

ومن خلال شنّ هجمات صاروخية منتظمة على منشآت الطاقة الأوكرانية، يخلق الاتحاد الروسي مخاطر إضافية على الأمان النووي لأوكرانيا. وتكرر الدولة المعتدية في تنفيذ سيناريو إجرامي يتمثل في توجيه ضربات مباشرة للمرافق النووية الأوكرانية وبنيتها التحتية لفصلها عن شبكة الكهرباء خلال فترة الشتاء.

وعلاوة على ذلك، استخدمت القيادة السياسية للاتحاد الروسي مرارا وتكرارا ولا تزال تستخدم خطابا خطيرا فيما يتعلق باحتمال استخدام الأسلحة النووية، بعد أن أعلنت الآن عن مراجعة عقيدتها النووية.

وبواصل الاتحاد الروسي تجاهل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/78/316 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2024، "أمان وأمن المرافق النووية في أوكرانيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء"، وقراري المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(68)/RES/15 المؤرخ 20 أيلول/سبتمبر 2024 و GC(67)/RES/16 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2023 و "الأمان النووي والأمن النووي

والضمانات في أوكرانيا"، وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV/2022/17 المؤرخ 3 آذار/مارس 2022 و GOV/2022/58 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2022 والقرار GOV/2022/71 المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، "تداعيات الوضع في أوكرانيا على الأمن والأمن والضمانات"، وكذلك القرار GOV/2024/18 المؤرخ 7 آذار/مارس 2024، "الأمن النووي والأمن النووي والضمانات في أوكرانيا"، الذي يطالب الاتحاد الروسي بسحب قواته وأفراده غير المصرح لهم من أراضي محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء على الفور وتسليم السيطرة الكاملة عليها إلى السلطات الأوكرانية المختصة.

إن تعليق الاتحاد الروسي لمشاركته في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع أسلحة نووية غير استراتيجية في أراضي جمهورية بيلاروس، وسحب التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والخطاب النووي غير المسؤول للاتحاد الروسي، يقوّض هيكل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والأمن الدولي ككل.

إن الانتهاك السافر من قبل الاتحاد الروسي للنظام القانوني العالمي القائم على القانون الدولي، بما في ذلك مذكرة بودابست، التي يعد الاتحاد الروسي إحدى الدول الضامنة لها، يحتم بإلحاح وجود نظام ضمانات أمنية جديدة موثوقة يمكن الاعتماد عليه لمنع العدوان في المستقبل ليس فقط ضد أوكرانيا ولكن ضد أي دولة أخرى في العالم. ويجب أن يعيد مثل هذا النظام ثقة العالم في المعاهدات الأمنية الدولية.

ومع مراعاة تجربة الحرب الروسية - الأوكرانية على امتداد 3 942 يوما، وعلى وجه الخصوص، الحرب الشاملة التي شنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا على امتداد 1 016 يوما، يجب أن تكون الضمانات الأمنية الدولية الجديدة لأوكرانيا ملزمة قانونا وطويلة الأمد، وأن تنص على تدابير محددة للرد من قبل المجتمع الدولي في حالة انتهاك سيادة دولة غير نووية وسلامتها الإقليمية وأمنها من قبل دولة حائزة للأسلحة النووية، على غرار تلك التي تنص عليها معاهدة شمال الأطلسي.

وفي ضوء ما سبق، وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/ES-11/6 المؤرخ 23 فبراير/شباط 2023، "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعاقل والدائم في أوكرانيا"،

يدعو برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) باسم الشعب الأوكراني:

1 - الأمم المتحدة والبرلمانات وحكومات الدول الأجنبية إلى القيام بما يلي:

النظر في الأسس القانونية لعضوية الاتحاد الروسي في الأمم المتحدة، وفعالية الضمانات المقدّمة بموجب مذكرة بودابست، على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع توجيه الانتباه إلى ضرورة وضع آليات محددة لتنفيذ الضمانات الأمنية الدولية؛

الشرع في حوار عالمي يهدف إلى وضع نظام جديد من الضمانات الأمنية العالمية غير المشروطة التي من شأنها أن تستند إلى الآليات القائمة مع زيادة مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتقليل احتمال سعي الدول إلى امتلاك أسلحة نووية، والمساهمة في تعزيز الثقة والنظام العالمي لعدم الانتشار النووي؛

مراجعة موقفها فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الروسي لصالح الدعم الشامل لأوكرانيا، إلى جانب توسيع نطاق القيود المفروضة على الاتحاد الروسي وتقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا؛

الاستمرار في ممارسة الضغط على الاتحاد الروسي حتى الاستعادة الكاملة لسلامة أراضي أوكرانيا ضمن حدود الدولة المعترف بها دولياً؛

تعزيز الجهود الرامية إلى محاسبة القيادة العسكرية - السياسية للاتحاد الروسي على ارتكاب جريمة العدوان؛

تعزيز المساعدة السياسية والاقتصادية لأوكرانيا، بما يشمل توسيع قدراتها على تنفيذ خطة الصمود الداخلي لأوكرانيا، واستعادة سلامتها الإقليمية، وحماية سيادتها التي انتهكها الاتحاد الروسي بشكل إجرامي؛
زيادة الدعم العسكري التقني لأوكرانيا، بما يشمل منح أوكرانيا الموافقة على توجيه ضربات بعيدة المدى على جميع الأهداف العسكرية المشروعة على أراضي الاتحاد الروسي ونشر "حزمة ردع" من شأنها إجبار الاتحاد الروسي على المشاركة في مفاوضات سلام حقيقية؛

توحيد الجهود الجماعية حول تنفيذ صيغة السلام الأوكرانية وخطة النصر الأوكرانية للحفاظ على النظام العالمي القائم على القانون الدولي واستعادة احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

2 - الدول الحائزة لأسلحة نووية للقيام بما يلي:

الاعتراف بمسؤولية الاتحاد الروسي عن انتهاك الضمانات الأمنية بموجب مذكرة بودابست؛

تكثيف الجهود الرامية إلى وقف الابتزاز النووي الذي يمارسه الاتحاد الروسي على العالم، وسحب المحتلين الروس من محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء وتجريدها من السلاح، ومن ثم نقلها إلى السيطرة الأوكرانية الكاملة؛

إنشاء آلية دولية للمراقبة والمساءلة عن الامتثال للضمانات الأمنية المقدمة للدول التي تخلت طواعية عن الأسلحة النووية، وذلك من خلال اعتماد وثيقة قانونية دولية منفصلة للحفاظ على الاستقرار العالمي؛

النظر في تقديم ضمانات أمنية خاصة لأوكرانيا، إلى جانب إمكانية التعاون الدفاعي مع منظمة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي من شأنه أن يكون مساهمة موثوقة في تعزيز السلام والاستقرار في العالم، ومن شأنه أن يزيد الثقة في نظام عدم الانتشار النووي، ويسهم في الأمن العام؛

3 - برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمناشدة حكوماتها الوطنية اتخاذ قرار بشأن دعوة أوكرانيا للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ودعم انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ويعرب برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) عن امتنانه لجميع الدول والمنظمات الدولية التي تدعم أوكرانيا في نضالها من أجل استقلالها وسلامتها الإقليمية وتقديم المساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والإنسانية اللازمة.